١٥ ـ منع كتاب (الحلال والحرام) في فرنسا[1]

● الخطبة الأولى:

أمّا بعد فيا أيّها الإخوة المسلمون:

طلب إليّ بعض الإخوة أن أحدّثكم في قصّة كتابي (الحلال والحرام في الإسلام)، ومنعه من وزارة الداخليّة الفرنسيّة، وأسباب هذا المنع، وقد نشر ذلك في عامّة الصحف ووسائل الإعلام.

تساؤلات من أنحاء العالم حول منع الكتاب:

والحقيقة أنّي طوال هذا الأسبوع كنت في شغل شاغل حول هذا الأمر، منذ مساء الجمعة الماضية، والاتصالات الهاتفيّة والاتصالات برسائل (الفاكس) من العالم العربي ومن العالم الأروبي، ومن أمريكا ومن غيرها، تسأل، عن سرّ هذا المنع، ما الذي في الكتاب حتى يُمنع؟.

الكتاب كتاب للتعليم لا للمواجهة:

قلت لهم: في الحقيقة إنّني في غاية الاستغراب والدهشة، لا أجد في الكتاب شيئاً يمكن أن يكون سبباً للمنع، هذا كتاب تعليمي، وليس كتاب

---

(١) في يوم الجمعة ٥/ ١٢/ ١٤١٥هـ ـ ٥/ ٥/ ١٩٩٥م فوجيء المسلمون والعالم الإسلامي بقرار وزير الداخليّة الفرنسي (شارل باسكوا) بمصادرة كتاب (الحلال والحرام في الإسلام) للشيخ القرضاوي، واعتبر القرار الذي نشر في الجريدة الرسميّة الفرنسيّة أنّ «تداول هذا الكتاب في فرنسا من شأنه أن يتسبّب في أخطار للأمن العام، نظراً إلى نبرته المعادية للغرب وأفكاره المخالفة للقوانين والقيم الأساسيّة التي تقوم عليها الجمهوريّة الفرنسيّة»!!

مواجهة، كتاب يعلّم المسلمين ما ينبغي أن يكون عليه سلوك المسلم في حياته الفرديّة، وفي حياته الأسريّة، وفي حياته العامّة، في كّل ما يتعلّق بفكرة (الحلال والحرام) في هذه الأمور، وهي فكرة أساسيّة في كلّ دين.

الكتاب مُتهم من المتشدّدين بالتساهل والتيسير:

لا يتعرّض الكتاب للمواجهة ولا يدعو إلى عنف، وليست لهجته لهجة تشنّج، بل لهجة تسامح وتيسير، والذين انتقدوا هذا الكتاب من المسلمين إنّما انتقدوه لأنّه كتاب ميسّر، وكتاب متسامح أكثر من اللازم، حتى قال بعض الإخوة المتشدّدين على سبيل النكتة: هذا كتاب (الحلال في الإسلام)، إشارة إلى أنّه كتاب يضيّق دائر المحرّمات.

ولّما سُئلتُ ـ في دولة البحرين ـ منذ عدّة سنوات: ما لك تميل إلى تضييق المحرّمات؟ قلت لهم: لست أنا الذي يميل إلى تضييق المحرّمات، الإسلام هو الذي ضيّق في المحرّمات، المحرّمات محدودة، وكلّ ما عدا ذلك مباح، فالأصل في الأشياء الإباحة، والنبي ﷺ يقول: «ما أحلّ الله في كتابه فهو حلال، وما حرّم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإنّ الله لم يكن لينسى شيئاً» ثمّ تلا النبي ﷺ قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم:٦٤]، هذا هو الحديث الذي رواه أبو الدرداء عن النبي ﷺ[1].

الكتاب مُتهم بالتساهل والتيسير والتسامح، فكيف يمنع مثل هذا الكتاب؟!.

الكتاب ليس ابن اليوم:

ثمّ إنّ هذا الكتاب ليس ابن اليوم ولا وليد الأمس إنّ له نحو ستّ وثلاثين سنة يوزّع ويُنشر في آفاق العالم الإسلامي كلّه.

---

(١) رواه الحاكم وصحّحه وأخرجه البزار (الحلال والحرام في الإسلام: ص٢٣) ط. المكتب الإسلامي.

نُشر باللغة العربية في مصر.. في لبنان.. في سوريا.. في الجزائر.. في المغرب.. في الكويت.. حتى في أمريكا.

أعتقد أنه نُشر بالعربيّة ما لا يقلّ عن خمسين مرّة، بعضها بإذن المؤلّف، وبعضها من غير إذنه.

ترجمة الكتاب إلى لغات العا المختلفة:

ثمّ ترجم إلى لغات عدّة، لا أكاد أعرف لغة ذات قيمة إلاّ وتُرجم إليها الكتاب، أحياناً بإذن المؤلّف، وأحياناً بغير إذنه.

كنت منذ سنوات في اجتماع منظمة الدعوة الإسلاميّة في (أوغندا) وفي عاصمتها (كمبالا)، وبعد صلاة الجمعة قُدّمت لألقي كلمة في النّاس، وقال مقدّمي: إنّ هذا هو فلان صاحب كتاب (الحلال والحرام) الذي قرأتموه بلغتكم السواحليّة، وسألت الأخ بعد ذلك: هل ترجم الكتاب إلى السواحليّة؟ قال: نعم، ومن سنوات عدّة، وطُبع عدّة طبعات.

ومنذ سنوات كنت في الجامعة الإسلاميّة العالميّة في إسلام آباد في باكستان، والتقيت بالطلبة الصينيين والطالبات الصينيّات ـ حوالي خمسين طالباً جاءوا من الصين ليدرسوا في هذه الجامعة ـ وبعد أن فرغت من المحاضرة والأسئلة، وإذا بعدد من الطلاب جاءوا بكتاب (الحلال والحرام) يريدون منّي التوقيع عليه، قالوا: هذا كتاب تُرجم إلى لغتنا الصينيّة، وما عرفت هذا من قبل.

الكتاب ـ والحمد لله ـ انتشر في الآفاق، بالعربيّة وبغير العربيّة، باللّغات الإسلاميّة وباللّغات الأجنبيّة.

أصل تكليفي بتصنيف هذا الكتاب:

وأصل هذا الكتاب ـ في الواقع ـ كان تأليفه بتكليف من مشيخة الأزهر، في عهد شيخها الأكبر وشيخنا محمود شلتوت رحمه الله، وبتكليف مباشر من

المدير العام لإدارة الثقافة الإسلاميّة الأستاذ الدكتور محمّد البهي رحمه الله، وكان ذلك بناء على طلبات من الجاليات الإسلاميّة والأقليّات الإسلاميّة في الأقطار المختلفة، في أوروبّا وأمريكا وأستراليا وغيرها.

طلبات عدة جاءت تطلب من الأزهر ومن وزارة الأوقاف في مصر: الكتابة في عدّة موضوعات.. ثلاثين موضوعاً، من هذه الموضوعات: ما يحلّ للمسلم وما يحرم عليه، وكلّفت بالكتابة في هذا الموضوع.

كان الأصل في الكتاب أن يؤلّف ليترجم إلى اللغات الأخرى، ليقرأه المسلمون باللّغات الأخرى، وتقرأه الجاليات المختلفة في البلدان المختلفة.

والحمد لله ألّفت الكتاب منذ سنة (١٩٥٩) م، وأثنت عليه اللجنة المختصة، وأقرّته مشيخة الأزهر، وكتب فيه المفكّر الإسلامي المعروف الأستاذ محمد المبارك تقريراً قال فيه: إنّ هذا الكتاب هو خير كتاب في موضوعه فيما أعلم.

كتاب أُقرّ من أكبر هيئة علميّة إسلاميّة في العالم، وهي (الأزهر الشريف)، ماذا بعد ذلك؟!.

ثمّ تلقّاه العالم الإسلامي كلّه بقبول حسن، وأثنى عليه كبار العلماء، قال الفقيه الكبير الأستاذ مصطفى الزرقاء: إنّ اقتناء هذا الكتاب واجب على كلّ أسرة مسلمة، وقرّره الأستاذ الكبير الشيخ علي الطنطاوي في تدريس مادّة الثقافة الإسلاميّة، حينما كان يقوم بتدريسها في كلّيّة الشريعة وكلّية التربية بمكّة المكّرمة. وكتب إليّ الأستاذ أبو الأعلى المودودي حين وصلته نسخة من الكتاب يقول: إنّي أعتزّ بهذا الكتاب وأعتبره إضافة جليلة إلى مكتبتي، وخرّج أحاديثه المحدّث المعروف الشيخ ناصر الدين الألباني[1].

---

(١) في كتابه (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام)، وهو نوع من التكريم للكتاب وصاحبه، فعلماء الحديث من قديم لا يخرّجون أحاديث الكتب المغمورة أو التافهة، إنّما يخرجون الكتب التي لها قيمة ووزن علمي وشهرة عند أهل العلم وجماهير الناس.

وقدّمت طالبة ـ في أوائل الستينات ـ من جامعة البنجاب بلاهور في باكستان: دراسة حوله، حصلت بها على الماجستير، وكذلك طالب في جامعة كراتشي.

العالم الإسلامي تلقّى الكتاب كلّه بالقبول، ولم أر أحداً قال: إنّ الكتاب يحمل دعوة إلى العنف أو أيّ شيء من هذا.

فالغريب أن يصدر من وزارة الداخليّة الفرنسيّة، هذا القرار الذي يمنع تداول الكتاب وبيعه ونشره، باللّغتين العربيّة والفرنسيّة[1].

أسباب المنع عند الداخليُّة الفرنسيّة وتفنيدها:

لماذا؟ وهذا أعجب.

التعليل والحيثيّات التي استند إليها هذا القرار المتعسّف: إنّ هذا الكتاب فيه لهجة تحمل عداء واضحاً للغرب، وأنّه مخالف ومعارض للقيم والقوانين الأساسيّة التي تقوم عليها الجمهوريّة الفرنسيّة!!.

هل في الكتاب لهجة معادية للغرب؟:

حينما سُئلت عن هذا، قلت: إنّ هذا كلام غير صحيح بالمّرة، لا يحمل الكتاب أيّ لهجة أو أيّ لهجة عدائيّة لا للغرب ولا للشرق.

من قرأ الكتاب من أوّله إلى آخره لا يلحظ فيه هذه اللّهجة، لأنه ـ كما قلت ـ كتاب يعلم المسلمين ما ينبغي أن يعرفوه من أمور الحلال والحرام، ليس فيه أيّ نبرة عدائيّة إطلاقاً.

---

(١) علماً بأنّ الكتاب كان يُوزّع في فرنسا منذ عام (١٩٩٠م) بالتعاون بين داري النشر: (عكاظ) في باري، و(ريحان) في المغرب، فما سرّ هذا التوقيت؟!

بالعكس، الكتاب في فصله الأخير يتحدث ـ بإجمال عن (علاقة المسلم بغير المسلم)، وهي علاقة تقوم على آيتين من كتاب الله ـ كما حدّد ذلك الكتاب ـ في سورة (الممتحنة) تُعتبران دستوراً للعلاقات مع غير المسلمين، يقول الله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الممتحنة: ٨ ـ ٩].

هنا انقسم غير المسلمين إلى هذين النوعين:

نوع لم يقاتل المسلمين في الدين ولم يخرجوهم من ديارهم، وليس بيننا وبينهم عداوة، فهؤلاء لا ينهى الإسلام «أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم».

العلاقة بيننا وبينهم قائمة على القسط والبرّ، القسط: العدل، والبرّ: الإحسان، البرّ كلمة أعظم من العدل وأوسع، العدل: أن تعطي الإنسان حقّه، والبرّ: أن تتفضّل فتعطيه فوق الحق، وأن تتنازل عن حقّك أحياناً.

هذا هو البرّ، وهي الكلمة التي يعبر بها المسلمون عن أقدس الحقوق البشرية وهو: حقّ الوالدين. حين يقولون: برّ الوالدين.

فالإسلام جاء يحثّ على أن نعامل غير المسلمين الذين لم يقاتلوننا ولم يخرجونا من ديارنا، بأن نبرّهم ونقسط إليهم، فإنّ الله يحبّ المقسطين.

منزلة أهل الكتاب في الإسلام:

هذا في شأن غير المسلمين عامّة، لأنّ هذه الآيات نزلت في شأن المشركين الوثنيين، أمّا أهل الكتاب فلهم منزلة خاصّة في الإسلام.

أباح الإسلام للمسلمين أن يأكلوا ذبائحهم، وأن يتزوّجوا من نسائهم، كما صرّحت بذلك آية من كتاب الله من سورة (المائدة)، وهي من أواخر ما نزل من القرآن: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ

﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ . .﴾ [المائدة: ٥].

أباح الإسلام للمسلم أن يتزوّج من الكتابيّة، أي: أن تكون ربّة بيته، وشريكة حياته، وأم أولاده، وأن يكون أصهاره من أهل الكتاب، وأن يكون أجداد أولاده وجدّاتهم وأخوالهم وخالاتهم وأولاد أخوالهم وخالاتهم من هؤلاء الكتابيّين، لأن الله ربط بين النّاس بلحمتين: لحمة النسب ولحمة المصاهرة كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا . .﴾ [الفرقان: ٥٤].

فما دام قد أجاز التزوّج من هؤلاء فمعناه: أباح مخالطتهم، وأباح أن يكونوا أقرباءه، وأن تقوم بينهم المودّة والرحمة.

أيّ سماحة أعظم من هذه السماحة؟!.

لا يمكن أن يرقى دين في السماحة إلى هذا الحد.

وأكثر من ذلك أنّ (النصارى) لهم وضعيّة خاصّة، لهم منزلة أخصّ في أهل الكتاب قال الله تعالى: ﴿. . لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ . .﴾ [المائدة: ٨٢].

بل الإسلام يوصي بالرحمة بالحيوان:

هذا ما ذكره الكتاب في الفصل الأخير وقال[1]: وكيف يبيح الإسلام للمسلم أن يسيء إلى غير المسلم أو يؤذيه، وهو يوصي بالرحمة بكل ذي روح، وينهى عن القسوة على الحيوان الأعجم.

لقد سبق الإسلام جمعيّات الرفق بالحيوان بثلاثة عشر قرناً، فجعل

(١) انظر ص٣١٠ ـ ٣١١ من كتاب (الحلال والحرام في الإسلام) ط. المكتب الإسلامي.

الإحسان إليه من شعب الإيمان، وإيذاءه والقسوة عليه من موجبات النار.

ويحدّث رسول الله ﷺ أصحابه عن رجل وجد كلباً يلهث من العطش، فنزل بئراً فملأ خفّه منها ماء، فسقى الكلب حتى روي، قال الرسول ﷺ: «فشكر الله له فغفر له» فقال الصحابة: يا رسول الله، إنّ لنا في البهائم أجراً؟ فقال: «في كلّ كبد رطبة أجر»[1].

وإلى جوار هذه الصورة المضيئة التي توجب مغفرة الله ورضوانه يرسم النبي صورة أخرى توجب مقت الله وعذابه فيقول: «دخلت امرأة النار في هرّة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خَشاش الأرض»[2].

فإذا كان الإسلام رحمة عامّة للحيوانات والبهائم فكيف لا يكون رحمة للإنسان؟.

هذا ما جاء به الكتاب.

فكيف يقال: إنه يحمل لهجة واضحة عدائيّة للغرب؟!.

وأنا قلت لمندوب القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية حينما سألني عن هذا: أنا أتحدّى الوزير الفرنسي أن يأتي لي بشيء يدلّ على أنّ الكتاب يحمل لهجة عدائيّة للغرب.. في أيّ فصل من الكتاب؟ وفي أيّ صفحة منه؟ وفي أيّ سطر؟ ليدلّني على هذا.

---

(١) رواه مالك، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن حبان في صحيحه بلفظ قريب، من حديث أبي هريرة، وانظر تعليق الشيخ القرضاوي عليه في (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب: ١(٣٠٠ برقم ٤٩٥).

(٢) رواه البخاري، وللحديث روايات أخرى انظرها في (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب: ٦٢٨/٢ برقم ١٣٣٣)، والمراد بخشاش الأرض: حشرات الأرض ونحوها.

الكتاب لا يحمل أيّ شيء من هذا الذي قاله.

هل في الكتاب خطر على القيم والقوانين الأساسيّة لفرنسا:

كيف يقول: إنّ الكتاب يشكّل خطراً على الأمن العام في فرنسا، لأنّه يحمل لهجة معادية للغرب بوضوح، ولأنه يعارض القيم والقوانين الأساسيّة في فرنسا؟!.

قلت لهم: ما القيم التي يعاديها الكتاب وتقوم عليها فرنسا؟ قال لي مندوب الإذاعة البريطانيّة: إنّهم يقولون: إنّ الكتاب يدعو المرأة إلى طاعة زوجها، وهذا تفريق بين الجنسين، والدستور الفرنسي يسوّي بينهما.

وعرفت من الإخوة في فرنسا أنّهم قالوا: إنّ الكتاب يقول إنّه يجوز للزوج أن يضرب امرأته الناشز، صحيح إن الكتاب قال إنه يضربها ضرباً خفيفاً غير مبّرح ولا يكون في الوجه... الخ، ولكن أجاز الضرب، وهذا معارض للقوانين الفرنسيّة.

قلت له: هذا ليس رأي الكتاب، وليس رأي المؤلّف، هذا هو الإسلام، هذا ما جاء في القرآن، القرآن يقول: ﴿.. وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ..﴾ [النساء: ٣٤] هذا في حالة النشوز، وليس في الحالة العاديّة.

والقرآن لم يأمر بالضرب ابتداء وإنّما قال: «فعظوهنّ». وينبغي للرجل ـ عند حالة النشوز ـ أن يبدأ بالوعظ.. بالكلمة المؤثّرة.. بالإرشاد الحكيم.. بتخويف امرأته من الناحية الدينيّة ومن الناحية الدنيوية، وينبغي أن يستمر في ذلك فترة من الزمن.

فإذا لم يُجد هذا انتقل إلى المرحلة الثانية وهي: الهجر في المضجع.. في السرير، لا يعتزل عنها في حجرة أخرى، بل في نفس المضجع، لعلّه يوقظ فيها غريزة الأنثى، فتراجع نفسها، وتتخلّى عن نشوزها.

ثمّ إذا لم تُجد هذه الوسيلة ولا تلك، يلجأ إلى هذه الوسيلة الأخيرة: الضرب، لجوء المضطّر.

وقلت في الكتاب: إنّ هذا قد يصلح لبعض النساء، وفي بعض الأحوال، وبقدر معيّن، وليس أمراً عاماً، لأنّه قد يفسد في بعض النساء، بعض النساء لا تحتمل الضرب، ولا تقبله، ولكن بعض النساء ربّما تتلذّذ بالضرب.

والزوج الحكيم هو الذي يعرف متى يستخدم هذا الأمر، إن اضطّر إليه، وأُجبر عليه.

والنبي ﷺ حينما علّق على هذا الأمر قال: «أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته أوّل النّهار ويجامعها آخره»[1] يعني: حسن العشرة لا يليق منه أن يضرب الرجل امرأته.

وقال عليه الصلاة والسلام عن الذي يضربون النساء: «ولا تجدون أولئك خياركم»[2]، خيار الناس لا يضربون نساءهم.

---

(١) انظر: البخاري ـ كتاب النكاح، باب: ما يكره من ضرب النساء، وقد روي في ذلك حديث عبد الله بن زمعة، وقد رواه مسلم وأحمد وأصحاب السنن بألفاظ مختلفة، ذكرها الحافظ ابن حجر في (الفتح: ٩/ ٣٠٣) حديث (٥٢٠٤). وانظر: (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٩/ ٤١٩٠).

(٢) رواه أبو داود (٢١٤٦) وابن ماجه (١٩٨٥) والدارمي (٢/ ١٤٧) والنسائي في الكبرى، وابن حبان في صحيحه (الإحسان: ٩(٤١٨٩) والحاكم وصحّحه ووافقه الذهبي (٢/ ١٨٨، ١٩١) كلّهم عن ابن أبي ذباب، وله شاهد من حديث ابن عباس عند ابن حبان (٤١٨٦) وآخر مرسل عند البيهقي (٧/ ٣٠٤) من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر، ونصّ الحديث كما عند ابن حبان: «لا تضربوا إماء الله» قال: فذئر النساء (أي نشزن) وساء أخلاقهنّ على أزواجهنّ، فقال عمر بن الخطاب: ذئر النساء وساءت أخلاقهنّ على أزواجهنّ، منذ نهيت عن ضربهنّ، فقال النبي ﷺ: «فاضربوا» فضرب الناس نساءهم تلك الليلة، فأتى نساء كثير يشتكين الضرب، فقال النبي حين أصبح: لقد طاف بآل محمّد الليلة سبعون امرأة كلّهنّ يشتكين الضرب، وايم الله لا تجدون أولئك خياركم»، =

ولذلك نجد النبي عليه الصلاة والسلام لم يضرب في حياته امرأة ولا خادماً ولا دابّة ولا شيئاً ما.

وإذا اضطّر الإنسان للضرب، فليس معنى هذا أن يأتي بسوط أو بخشبة ويضرب بها امرأته، إنّما هو من نوع ما قاله النبي ﷺ لخادم عنده أغضبته في أمر من الأمور، فأمسك بالسواك وقال لها: «لولا مخافة القَوَد [أي القصاص] يوم القيامة لأوجعتك بهذا السواك»[1].

فهذا ما جاء به الكتاب، ولم يفتح الكتاب الباب ليقول للرجال: اضربوا نساءكم.

حدود طاعة المرأة للرجل:

أمّا مسألة أنّ المرأة تطيع الرجل، فهذا مبنيّ على قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ . .﴾ [النساء: ٣٤]، الرجال هم المسؤولون.

أيّ شركة لا بدّ أن يكون لها مدير، لا بدّ أن يكون لها رئيس، لا يمكن أن يكون لها رئيسان متكافئان في السلطات، المركب التي فيها رئيسان ـ كما

= وأمّا حديث ابن عباس الذي أشرنا إليه، فنصه: إنّ الرجال استأذنوا رسول الله في ضرب النساء، فأذن لهم، فضربوهنّ، فبات فسمع صوتاً عالياً، فقال: ما هذا؟ قالوا: أذنت للرجال في ضرب النساء، فضربوهنّ، فنهاهم، وقال: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي».

(١) رواه الطبرانيّ في الكبير، وأبو نعيم في الحلية، والحاكم في المستدرك، وأبو يعلى في مسنده، عن أمّ سلمة رضي الله عنها، ورمز له السيوطيّ بالحسن (الجامع الصغير: ٢/ ١٣٣)، قال المنذري: رواه أبو يعلى بأسانيد أحدها جيّد (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب: ٢/ ٩٣١ برقم ٢٢٦١)، وقال الهيثمي: أسانيده عند أبي يعلى والطبراني جيّدة (فيض القدير: ٥/ ٣٤٤ برقم ٧٥٢٥).

يقولون ـ تغرق، لا بدّ من رئاسة مسؤولة، فمن أحقّ بالرئاسة: الرجل أو المرأة؟.

القرآن قال: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ..﴾ [النساء: ٣٤]، ومن لطائف التعبير القرآني أنه لم يقل: الرجال قوّامون على النساء بما فضّل الله الرجال على النساء، لا، ولكنّه قال: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي أنّ النساء مفضّلات في بعض الجوانب، والرجال مفضّلون في بعض الجوانب.

المرأة مفضّلة بما لديها من جهاز عاطفي هيّأه فيها لتكون أمّاً، والرجل عنده الجهاز العقلي أقوى، فهو أبصر بالعواقب ويمكن أن يتحكّم في عواطفه أكثر من المرأة، ثم هو الذي ينفق على تأسيس الأسرة، يدفع مهراً ويؤسّس بيتاً، فإذا انهدمت الأسرة انهدمت على أمّ رأسه.

من أجل هذا جعل الله الرجال قوّامين على النّساء.

وهذا لا ينفي المساواة، لأنّ أصل المساواة ثابت بالكتاب والسّنّة:

القرآن الكريم قال: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ..﴾ [آل عمران: ١٩٥]، أي أنّ المرأة من الرجل والرجل من المرأة، كل صنف يكمّل الآخر، ليس أحدهما خصماً لصاحبه، ولا عدوّاً له.

والمرأة مكلّفة مثل الرجل تماماً، فالتكاليف القرآنيّة للجميع.. حينما يقول: «يا أيها الذين آمنوا» موجّهة إلى الرجال وإلى النساء جميعاً، حتى التكاليف الاجتماعية يقول القرآن الكريم: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ..﴾ [التوبة: ٧١]، المرأة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر مثل الرجل.

فليست المرأة دون الرجل في الإنسانيّة، ولا في الواجبات الاجتماعيّة

والواجبات الدينيّة، هي مكلّفة مثل الرجل، وتُجازى بالجنّة مثل الرجل، أو بالنار مثل الرجل، المسؤوليّة واحدة، والجزاء واحد، هذا هو ما جاء به الإسلام.

والنبي ﷺ يقول: «إنّما النّساء شقائق الرجال»[1].

عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وقف أمام المرآة يوماً يجمّل من نفسه، ويأخذ من لحيته، ويرجّل من شعره، فقال له نافع مولى ابن عمر: ما هذا يا ابن عمّ رسول الله، أتقف أمام المرآة تجمّل في نفسك، وإليك يضرب النّاس أكباد الإبل من شرق وغرب ليستفتوك في دين الله؟! قال: وماذا في هذا يا نافع؟ إنّي أتزيّن لامرأتي، كما تتزيّن لي امرأتي، وإنّي أجد هذا في كتاب الله، قال له: أين هذا في كتاب الله؟ قال: في قول الله تعالى: ﴿.. وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ..﴾ [التوبة: ٧١].

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: أي كما أنّ على المرأة أن تتجمّل لزوجها، على الرجل أن يتزين لزوجته ويتجمّل لها.

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: بعض المفسّرين يقول: هي درجة القوامة والمسؤوليّة، وبعض المفسرين ـ كالإمام الطبري ـ يقول: «وللرجال عليهنّ درجة» أي في رعاية حقوق النساء. أنّ الرجل عليه أكثر من المرأة، ممّا ينبغي أن يُراعي في حفظ الحقوق، وفي رعاية الأمور[2].

---

(١) رواه عن عائشة: أحمد (٦/٢٥٦) وأبو داود (٢٣٦) والترمذي (١١٣) والدارمي (١/ ١٩٥) كما رواه أحمد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جدته أم سليم (٦/ ٣٧٧) ونسبه أيضاً إلى البزّار عن أنس في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢٣٣٣).

(٢) قال الإمام الطبري بعد أن عدّد أقوال أهل التأويل في هذه المسألة: وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية ما قاله ابن عباس، وهو أنّ الدرجة التي ذكر الله تعالى ذكره في هذا الموضع: الصفح من الرجل لامرأته عن بعض الواجب عليها، وإغضاؤه لها عنه، وأداء كلّ الواجب لها عليه، وذلك أنّ الله تعالى ذكره قال: «وللرجال عليهنّ درجة» عقيب قوله: «ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف» فأخبر تعالى ذكره أن على الرجل من ترك ضرارها في مراجعته إياها في أقرائها الثلاثة وفي غير ذلك من أمورها وحقوقها، مثل

هذا ما جاء به الإسلام، وهذا ما كان وجهة الكتاب فيه، فكيف يُقال إنّ الكتاب يعارض القيم والقوانين التي تقوم عليها الجمهوريّة الفرنسيّة ويشكّل خطراً على الأمن العام؟!.

استياء المسلمين والأحرالار في فرنسا:

الواقع أنّ المسلمين استاؤوا في فرنسا، واتحاد المنظمات الإسلاميّة قاد حملة طيّبة، وكتب مذكّرة إلى وزارة الداخلية، وتجاوب الإعلام الفرنسي بحقّ في هذه القضيّة. حتى كتب أحد الكُتّاب الفرنسيّين في جريدة (ليموند) يدافع عن الكتاب، وينوّه بما فيه من سماحة، واتحاد الناشرين الفرنسيين قال: إنّنا سنطبع الكتاب بالفرنسيّة ونوزعه رغم أنف وزارة الداخليّة، وتجاوب الكثيرون وقالوا: إنّ الكتاب يحمل روح الاعتدال، وليس فيه روح العنف بالمرة، ولا يشكّل أيّ خطر كما تدّعي وزارة الداخليّة.

كان الرأي العام في غالبه ضدّ هذا القرار المتعسّف الظالم، ولذلك سرعان ما تراجع الوزير، وبعث مستشاره إلى عميد مسجد (باريس) يطلب إليه أن يلتمس الإفراج عن هذا الكتاب والرجوع عن هذا القرار، حفظاً لماء الوجه.

وفعلاً كتب عميد مسجد (باريس) كتاباً يلتمس فيه هذا الأمر، وذهب الوزير في يوم الثلاثاء الماضي إلى المسجد وأعلن أنّه سيلغي هذا القرار، وأنّه كان

= الذي له عليها من ترك ضراره في كتمانها إيّاه ما خلق الله في أرحامهنّ وغير ذلك من حقوقه، ثمّ ندب الرجال إلى الأخذ عليهنّ بالفضل إذا تركن أداء بعض ما أوجب الله لهم عليهنّ فقال تعالى ذكره: «وللرجال عليهن درجة» بتفضّلهم عليهن، وصفحهم لهنّ عن بعض الواجب لهم عليهنّ، وهذا هو المعنى الذي قصده ابن عباس بقوله: ما أحبّ أن استنظف جميع حقّي عليها، لأنّ الله تعالى ذكره يقول: «وللرجال عليهنّ درجة»، ومعنى الدرجة: الرتبة والمنزلة، وهذا القول من الله تعالى ذكره وإن كان ظاهره ظاهر الخبر، فمعناه معنى ندب الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل ليكون لهم عليهن فضل درجة (جامع البيان: ٢/ ٤٥٥) ط. البابي الحلبي.

خطأ إدارياً سخيفاً!!.

بل هو خطأ سياسيّ وثقافي وحضاري:

وهو في الواقع خطأ إداري، وخطأ ثقافي، وخطأ سياسيّ، وما كان ينبغي لبلد ـ مثل فرنسا ـ يزعم أنّه بلد الحرّيات وأبو الحرّيات... الخ، أن يقع في مثل هذه الغلطة الواضحة الفاضحة، ويمنع كتاباً في بلد يدّعي أنّ فيه حرّية الرأي وحرّيّة النشر وحرّيّة التعبير.. الخ.

حينما أُرسل إليّ بالأمس هذا الكلام، قالوا: ما تعليقك على هذا؟ قلت: والله أنا أرحّب بهذا، الرجوع إلى الحقّ فضيلة، وقد قال سيدنا عمر ـ رضي الله عنه ـ في رسالته الشهيرة في القضاء: لا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس وهُديت إلى رشدك فيه اليوم، أن تراجع فيه نفسك، فإنّ الحق قديم، وإنّ الرجوع إلى الحقّ خير من التمادي في الباطل، فإذا كان الوزير رجع إلى الحقّ فنحن نرحّب بهذا ونحيّيه على هذا.

ولكنّي ـ كما قلت لجريدة الشرق ـ أريد خطوة أخرى تكمّل هذه الخطوة، وتكتب في سجلّ هذا الوزير، وهي الرجوع عن القرار المتعسّف في مسألة الحجاب، فقد منعوا الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب في مدارس فرنسا!.

والحجاب فرض دينيّ على المسلمة، والله تعالى يقول: ﴿.. وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ..﴾ [النور: ٣١]، فالمسلمة ملتزمة بأن تغطّي رأسها، وتغطّي نحرها وذراعيها وساقيها، هذا فرض من الله تبارك وتعالى، وليست المسلمة حرّة فيه.

فينبغي أن تُترك للمسلمة حرّيّة ممارسة دينها، ولا تُجبر على أمر يخالف شرع ربها، فهذا ينافي الحرية الدينية، ويُنافي الحرية الشخصيّة.

وهذا ما قلته لهم حينما اشتركت في المؤتمر الذي كان بين المسلمين وغير المسلمين في شهر أكتوبر من العام الماضي.

العبرة من هذا الدرس:

هذه ـ أيّها الإخوة ـ هي قصّة هذا الكتاب، وقصّة وزارة الداخليّة الفرنسيّة.

والعبرة من هذا: أنّنا نحن المسلمين ينبغي لنا أن نتمسّك بحقنا ولا نفرّط فيه، صحيح أنّه ـ للأسف ـ لم تقم أيّ جهة من الجهات المسؤولة ـ لا منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا جامعة الدول العربية، فيما عدا المنظمة الإسلاميّة للثقافة والتربية والعلوم لم يقم أحد من هؤلاء ـ بأيّ خطوة، وهذا يدلّنا ـ للأسف ـ على أن مؤسساتنا متخلفة ولا تحسّ بالأمور، ولكن إخوتنا في فرنسا قاموا بما ينبغي عليهم.

نحن أصحاب الحق، نحن ندعو إلى الدين الحق، وما دمنا ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة ونحاور بالتي هي أحسن، فلا يمكن أن نتخلّى عن موقفنا.

نحن أصحاب الرسالة الخالدة، الرسالة التي وضع الله فيها الهداية للبشريّة، الهداية التي تتضمّن كلمات الله الأخيرة للبشر: ﴿.. وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

نتمسّك بحقنا ولا نفرّط فيه أبداً، وندعو إلى ديننا، والحمد لله هذه الدعوة تلقى صدى واسعاً.

كان من أسباب منع الكتاب أنّهم قالوا: إنّ الكتاب يلقى رواجاً وانتشاراً واسعاً بين المسلمين[1]!!.

---

(١) والغريب العجيب أن يصرّح بذلك مستشار وزير الداخليّة للشعائر التعبديّة (أندري داميان حيث قال: «نحن اخترنا هذا الكتاب لأنّه لقي نجاحاً كبيراً فهو إجراء بيداغوجي»!! وهنا بيت القصيد، فالكتاب أصبح ممنوعاً في جميع الأراضي الفرنسيّة لمجرّد كونه وجد إقبالاً كبيراً لدى المسلمين الفرنسيّين، وهذا ـ في حدّ ذاته ـ يسبّب مصدر إحراج للإدارة الفرنسيّة التي تتابع باهتمام وقلق شديدين تنامي الوعي الإسلامي بين الجاليات الإسلاميّة في فرنسا، بالإضافة إلى تزايد عدد معتنقي الدين الإسلامي من الفرنسيّين أنفسهم.

هل هذا سبب؟!.

الكتاب يلقى رواجاً لأنّه يحمل كلمة الإسلام الصادقة، فلا بدّ أن يلقى رواجاً بين المسلمين، وبين غير المسلمين كثير من غير المسلمين ـ والحمد لله ـ قرأ الكتاب وهداهم الله بسببه.

كلمة الحقّ لا بدّ أن تستمر، ولا بدّ أن نستمسك بها، والله غالب على أمره، والله تعالى يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ . .﴾ [الأنبياء: ١٨] وصدق الله العظيم.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله تعالى لي ولكم، فاستغفروه إنّه هو الغفور الرحيم، وادعوه يستجب لكم.

* * *

● الخطبة الثانية:

أمّا بعد فيا أيّها الإخوة المسلمون:

فضل عشر ذي الحجّة:

نحن الآن في عشرة ذي الحجّة، أفضل أيّام العام التي جاء فيها حديث ابن عباس في البخاري: «ما من أيّام العمل الصالح فيها أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من هذه الأيام» يعني أيّام العشر[1].

---

(١) رواه البخاري، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والطبراني في الكبير بإسناد جيّد، وأبو داود الطيالسي في مسنده، وتتمته: قالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «ولا الجهاد في سبيل الله ، إلاّ رجل خرج بنفسه وماله، ثمّ لم يرجع من ذلك بشيء». انظر: (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب: ١/(٣٥١ ـ ٣٥٢ برقم ٦١٠) (شرح السنة للبغوي: ٤/ ٣٤٥ برقم ١١٢٥).

يستحب فيها الصيام، ويستحب فيها الذكر، ويستحب فيها الصدقة، ويستحب فيها صلة الرحم، ويستحب فيها كلّ عمل خير، وهو يضاعف أجره عند الله تبارك وتعالى.

ومن أعظم هذه الأيام أجراً يوم التاسع منها، وصيامه ـ كما جاء عن النبي ﷺ ـ يكفّر ذنوب سنتين، قال: «صيام يوم عرفة إنّي أحتسب لي الله أن يكفّر السنة التي بعده، والسنة التي قبله»[1]. فصيام هذا اليوم ينبغي أن نحرص عليه.

من فجر يوم عرفة يبدأ التكبير عقب الصلوات، إلى عصر آخر أيّام التشريق (٢٣ صلاة).

وفي هذه الأيام ينبغي للمسلم القادر أن يحرص على الأضحية، ضحّوا فإنّها «سنّة أبيكم إبراهيم»[2]، إنّها تذكّرنا بما حدث بين إبراهيم وإسماعيل من ذلك الموقف الخالد، الذي أسلم الوالد فيه ولده، وأسلم الولد فيه رقبته لله عزّ وجلّ، ففداه الله بذبح عظيم[3]، وكانت سنّة الأضاحي تذكيراً بهذا الموقف

---

(١) رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي واللفظ له ، من حديث أبي قتادة (المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب: ١/(٣١٦ برقم ٥٢٥).

(٢) عن زيد بن أرقم قال: قال أصحاب رسول الله ﷺ: يا رسول الله، ما هذه الأضاحي؟ قال: «سنّة أبيكم إبراهيم»، قالوا: فما لنا فيها يا رسول الله؟ قال: «بكل شعرة حسنة»، قالوا: فالصوف يا رسول الله؟ قال: «بكلّ شعرة من الصوف حسنة». الحديث عند ابن ماجه (٣١٢٧)، والحاكم (٢/ ٣٨٩) وصحّحه، وقال الذهبي: قال أبو حاتم: عائذ الله منكر الحديث. وفي الزوائد: في إسناده أبو داود، واسمه نفيع بن الحارث، وهو متروك، واتهم بوضع الحديث.

(٣) قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الصافات: ١٠٢ ـ ١٠٩].

الإنسانيّ الخالد.

الأضحية مشروعة بالكتاب والسّنّة والإجماع، ويستطيع المسلم أن يضحّي بنفسه، أو يوكّل من يضحّي عنه، ومن أجل ذلك قامت جمعيّة قطر الخيريّة، وقامت المصارف الإسلاميّة، وقامت الجهات المختلفة للتبرّع بثمن الأضحية في بلد آخر.

فتستطيع إن كنت تريد أن تجمع الحسنتين: أن تضحّي هنا وتضحّي في بلد آخر، أو كنت لا تريد أن تضحي هنا ما دام الناس يجدون اللحم، وتكون أضحيتك في البوسنة والهرسك.. في فلسطين.. في الفلبين.. في البنغلادش.. في الصومال.. في السودان.. في أيّ بلد آخر من بلاد المسلمين الفقيرة.

والأضحية هناك أرخص من هنا، تستطيع بثمن الأضحية الواحدة هنا أن تضحّي بثلاث في البلاد الأخرى، وهم أشدّ حاجة، ووكيلك هناك يذبح باسمك، فكأنّك حاضر، الوكيل يقوم مقام الأصيل.

فعلينا أن ننتهز هذه الفرصة، ونعطي إخواننا بعض ما تجود به أنفسنا، فالمسلمون بعضهم أولياء بعض، والمؤمنون إخوة، والمسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله، ولا يتركه.

هذه مناسبة العيد، وهي مناسبة عظيمة وكريمة، لا ينبغي أن يأتي العيد على إخواننا المسلمين وهم لا يجدون ما يقوتهم، فلنوسّع عليهم كما وسّع الله علينا، شكراً لنعمة الله سبحانه وتعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمن: ٦٠]، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

أسأل الله تبارك وتعالى أن يعلّمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علّمنا، وأن يفقهنا في ديننا، وأن يجعل لنا من أمرنا رشداً، وأن ينصر الإسلام ويعزّ المسلمين.

اللهم اجعل كلمة الإسلام هي العليا، واجعل كلمة أعداء الإسلام هي السفلى.

اللهم انصر إخواننا المجاهدين في سبيلك في فلسطين ولبنان، وفي البوسنة والشيشان، وفي كشمير والسودان، وفي كلّ مكان يقاتل فيه أبناء الإسلام.

اللهم خذ بأيدي إخواننا المضطهدين والممتحنين، اللهم افكك بقوتك أسرهم، واجبر برحمتك كسرهم، وتول بعنايتك أمرهم.

اللهم اجعل هذا العيد بشير خير ونصر لأمّة الإسلام، واجعله نذير وبال وحسرة على أعداء الإسلام حيثما كانوا.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧].

اللهم ولّ أمورنا خيارنا، ولا تولّ أمورنا شرارنا، وارفع مقتك وغضبك عنّا، ولا تسلّط علينا بذنوبنا من لا يخافك ولا يرحمنا، واجعل هذا البلد آمنا مطمئناً سخاء رخاء وسائر بلاد المسلمين.

عباد الله: يقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦].

اللّهم صلّ وسلّم وبارك على عبدك ورسولك محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٥].